دراسة استطلاعية على قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي... ومدى فعاليته على مخرجات القطاع التعليمي: دراسة ميدانية لاستطلاع آراء العاملين في جامعة الملك عبد العزيز وإدارة التربية والتعليم بمدينة جدة

فاتن إبراهيم كركشان
نائبة رئيس قسم المكافآت والإعانات ومساعدة بإدارة خدمات الطلاب
وزارة التعليم، جدة

د. سوزان محمد القرشي
أستاذ مشارك السلوك التنظيمي والإدارة العامة
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز، جدة

المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، ومدى فعاليته على مخرجات القطاع التعليمي، من خلال استطلاع آراء بعض العاملين بهما. وقد اعتمدت الباحثتان على الدراسة الميدانية، حيث تم تصميم الاستبانة المكونة من خمسٍ وعشرين فقرة، وذلك وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي. وقد اشتملت الاستبانة على أربعة محاور، وهي: أسباب اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، وأهداف الاندماج، والتأثير المتوقع من الاندماج على المناهج الدراسية، والتأثير المتوقع على تنمية وتطوير العاملين بهما. وقد تم قياس معامل الثبات والمصداقية- لجميع محاور الدراسة- بمقياس ألفا كرونباخ، فبلغ (0,93)، وهذا يوضح أنها ذات ثبات عالٍ، وأنه يمكن الاعتماد عليها في توزيع الاستبانة. وقد تم توزيع الاستمارة إلكترونيًا، وتم من خلالها استجواب عينة من أفراد مجتمع الدراسة التي شملت الموظفين والموظفات بوزارتي التربية والتعليم (سابقًا)، والتعليم العالي، من مدراء، ورؤساء أقسام، ومشرفين، وإداريين، ومعلمين، وأعضاء هيئة التدريس، والذين بلغ مجموعهم مائة وثلاثين فردًا.

وبالقيام بالتحليل الإحصائي، ومعرفة معامل الثبات والمصداقية بمقياس ألفا كرونباخ، ومعرفة الانحدار الخطي البسيط، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن المئوي، تم التوصل إلى جملة من النتائج، أبرزها: وجود تأثير إيجابي لاندماج وزارتي التعليم على تطوير مخرجات التعليم العام، وأن المتوسط الحسابي لذلك التأثير يبلغ (4.38)، مما يعني أن اندماج وزارتي التعليم سيعمل على تطوير مخرجات التعليم العام بنسبة 84.50% ، أي أنه سيعمل على تطوير المناهج الدراسية بنسبة 78.50%، كما سيعمل على تنمية وتطوير العاملين بنسبة 82.50%، وذلك من وجهة نظر العاملين. كما اتضح أن أسباب دمج الوزارتين قد بلغت نسبتها 85.25%، وأن الهدف من وراء قرار اندماج الوزارتين موجود بنسبة 77.50%، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

الكلمات المفتاحية: *الاندماج، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي.*

مقدمة

شهد العالم في الفترة الأخيرة تطورات كبيرة اقتصاديًا وسياسيًا وغيرها؛ مما كان له أثر كبير في حدوث تغييرات جذرية في المؤسسات الاقتصادية، ودفعها إلى مواجهة هذه التغيرات عن طريق تطوير عملياتها وأدائها. ويُعَدُّ موضوع الاندماج من أبرز تلك التغيرات الحاصلة، ولذا فإننا نود دراسته في نظام التعليم؛ لأنه نظام ضخم يوجد مع مجموعة نظم الأخرى داخل منظمة كبيرة هي المملكة العربية السعودية. (حكيم، 1433هـ: 160).وقد صدر الأمر الملكي الذي يقضي بدمج وزارتي التعليم العالي، والتربية والتعليم في وزارة واحدة باسم "وزارة التعليم"، وذلك برقم: أ/67، وفي 9 /4/ 1436هـ:

* تم استلام البحث في أبريل 2016، وقبل للنشر في نوفمبر 2016.

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم: (أ/90) بتاريخ: 1412/8/27هـ، وبعد الاطلاع كذلك على نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/13) بتاريخ: 1414/3/3هـ (http://ar.wikipedia.org/wiki).

وعليه فقد أصبحت وزارة التعليم أكبر وزارة في المملكة، وعُدّ تنفيذُ هذا القرار أمرًا دالًا على نظرة استراتيجية تربوية، اقتصادية، ثاقبة وموفقة، تؤكد الاستثمار في التميز في التعليم، لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها على مستوى المدخلات والعمليات، ولضمان مخرجات منسجمة مع المعايير المحددة- بما فيها متطلبات سوق العمل التنافسية. وعملية الدمج بين مؤسساتنا ووزاراتنا ليست بالأمر الجديد، فهناك مؤسسات ووزارات دُمجت مع وزارات أخرى أو فُصِل بعضها عن بعض. وكانت هذه التغييرات- على الأغلب- تمثل تجارب ناجحة. وبالرغم من ذلك، فإنه لا يزال هناك تباين في وجهات النظر حيال دمج وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم تحت مظلة واحدة، وهذا شيء طبيعي؛ كونه نتيجة للتخوف من التغيير أو التطوير- في كثير من الأوقات. وبالرجوع إلى قرار الاندماج الذي أصدرته الدولة ترى الباحثتان ما يلي:

- تم الاندماج بين وزارتين مرتبطتين في نشاطهما.
- يعتبر قرار الاندماج آلية من الآليات التي وضعتها الدولة لتطوير نظام التعليم.

أهمية البحث

من الناحية النظرية: تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الاندماج بالنسبة للمؤسسات التعليمية؛ كونها تمثل قطاعًا حيويًا ومهمًا، فاندماج الوزارتين سيؤدي إلى توحيد الإدارات، وتوحيد خط التفكير وانسجامه؛ وبالتالي فإنه سيعمل على توفير الجهود وتوحيدها. وإذًا تتلخص أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- وجود الأثر الإيجابي على سوق العمل وإنتاجية الفرد، فإن عملية التعليم بالمملكة تحتاج- فعليًا وبشكل عام- إلى استغلال الكوادر البشرية المتميزة، وتبادل الخبرات، وتفعيل التعليم غير التقليدي الذي يواكب سوق العمل، ويحافظ على تطبيق النظريات على أرض الواقع، وذلك بصورة عملية تعكس واقع التعليم.
- إمكانية توحيد الخطط والسياسات والتوجهات بما يضمن تحقيق الأهداف، فصحيح أنه ستكون هناك عقبات ستواجه عملية الدمج بين الوزارتين- من ناحية التنظيم الإداري- لكن الميزة في هذا الموقف أنه سيكون هناك وزير واحد للوزارتين. إن هناك أنظمة تعليمية متقدمة رائدة عالميًا- سواء أكان ذلك على مستوى الجامعات أم على مستوى المدارس- تقوم عليها وزارة واحدة؛ الأمر الذي يجعلنا ننظر لهذا القرار نظرة تفاؤل، متطلعين إلى تحقيق دمج فعلي على مستوى الخطط والسياسات والتوجهات، وذلك بما يضمن لوزارة التعليم السيطرة الكاملة على قطاعاتها المختلفة، وتنسيق جهودها ضمن سياق موحد متكامل يضمن لها تحقيق الأهداف.
- المساهمة في ملء الفجوة وتجسيرها بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم العالي؛ فكون المرجع واحدًا سيجعل هناك تناغمًا في الخطط، وتقوية لأواصر الترابط، مما يضمن سرعة وسلامة الوصول للهدف، ولا شك أن دراسة تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا الشأن هي مما يعين على تحقيق هذا المطلب.

من الناحية العملية: تتلخص أهمية البحث العملية فيما سوف تتوصل إليه الدراسة من نتائج ومقترحات، وما سوف تطرحه من توصيات.

أهداف البحث

1- دراسة مبررات الاندماج بين وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

2- دراسة أهداف الاندماج بين وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

3- التعرف على مستوى التأثير المتوقع للاندماج بين وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على فعالية مخرجات القطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية- من خلال وجهة نظر العاملين.

4- وضع المقترحات التي تساعد على جعل الاندماج أكثر فعالية- كآلية من آليات التطوير- بما يساعد على تحقق أهداف المنظمة في النمو والتطوير.

الإطار النظري

سنستعرض هنا لمحة مختصرة عن الاندماج وأهميته، ونلقي الضوء على اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، وسنستعرض أيضًا تجارب أنظمة تعليمية في دول أخرى.

1- الاندماج

يُعرَّف الاندماج بأنه: « الضم أو المزج». **ويقصد به- من الناحية القانونية-** ضم شركتين أو أكثر قائمتين، إما بإدماج إحداهما في الأخرى، أو بتأليف شركة جديدة تندمج فيها الشركات القائمة». (أبو زينة، 2012: 9). أما **من الناحية الإجرائية**، فإن الاندماج يعني جميع الجهود والأنشطة المخططة التي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية عند دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي في وزارة واحدة بمدينة جدة، وذلك في مختلف الجوانب التنظيمية والبشرية والتقنية.

أهمية الاندماج:

- يوفر رؤوس الأموال الكافية والقادرة على تحقيق أهداف الشركات.
- يوحد الإدارات وخط التفكير وانسجامه؛ وبالتالي يوفر الجهود ويوحدها.
- يحد من المنافسة.
- يؤدي إلى فتح أسواق جديدة.
- يوفر الأيدي العاملة الماهرة؛ وبالتالي فإنه يؤدي إلى جودة الإنتاج وخفض النفقات.
- يعد سبيلًا لخلاص الشركات من الانهيار والإفلاس.
- يهيئ للدولة فرصة لتقوية اقتصادها، وزيادة رؤوس الأموال القوية، التي تمكنها من التصدي والصمود، والمحافظة على أسواقها الداخلية والخارجية، وفتح أسواق جديدة.

2- اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي

عند صدور الأمر الملكي بدمج وزارة التعليم العالي مع وزارة التربية والتعليم في وزارة واحدة هي «وزارة التعليم»، تم إلغاء عدد من اللجان والمجالس العليا، على أن ينشأ مجلسان مرتبطان تنظيميًا بمجلس الوزراء، هما: مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. ومن المجالس التي أُلغِيَت: اللجنة العليا لسياسة التعليم، ومجلس التعليم العالي والجامعات، والمجلس الأعلى للتعليم، وهذا يعني إعادة كاملة، ومعالجة بصورة أشمل لنظام التعليم بالمملكة؛ لأنَّ نظام التعليم السابق كان على شكل كتل وكيانات مشتركة في مهام التعليم، لكنها منفصلة في تنفيذ المهام وآليات العمل، ولا يجمعها مجلس ولجان موحدة. (http://www.kau.edu.sa).

فقرار دمج الوزارتين إذًا سينعكس بشكل إيجابي على ما يتعلق بالتالي:

أ- تحسين المخرجات، والربط بين المخرجات واحتياج سوق العمل.

ب- القضاء على الفجوة بين التعليم العالي والعام.

ج- التكامل في التأهيل والتدريب، واستثمار الكفاءات والطاقات.

د- تبادل الخبرات- بمختلف أنواعها- والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات.

هـ- إعطاء مجالٍ أكبر في التنقل لكسب الخبرة وصقل الموهبة.

وقد أوضحت دراسة استطلاعية مبدئية (المعمار، 2014) - كان الباحث قد قام فيها بتحليل (SWOT) لقرار دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي- **نقاط القوة والضعف في القرار، والفرص المتاحة بعده، والتحديات المتوقعة له.** وقد نُشِرت الدراسة في صحيفة، لكنها لم تُنشَر أكاديميًا؛ فتم التواصل مع الباحث بخصوصها.

نقاط القوة في القرار:

- توحيد الرؤى والأهداف والخطط والموارد.
- غلق الفجوة بين التنظير والتطبيق: تنظير وزارة التعليم العالي، وتطبيق وزارة التربية والتعليم.
- استفادة المعلمين من المستشفيات الجامعية للعلاج بدلًا من فتح ملف التأمين الطبي.
- توحيد السلالم الوظيفية، مع الحفاظ على البدلات والميزات الجانبية للأستاذ الجامعي.
- إلغاء السنة التحضيرية، وتأهيل الطلاب بالمعارف والمهارات قبل الوصول إلى الجامعة.
- الاستفادة من الكوادر البشرية في الوزارتين السابقتين لسد العجز العددي والتخصصي والإشرافي.
- الاستفادة المتبادلة من المرافق، خاصة في الفترة المسائية.
- مواكبة الدول المتقدمة التي لديها وزارة واحدة للتعليم، كالولايات المتحدة الأمريكية.

نقاط الضعف في القرار:

- صعوبة إدارة الوزارتين بوضعهما السابق، وبالتالي تضاعف تلك الصعوبة بعد الدمج.
- صعوبة الدمج بين وزارتين لهما أهداف وهياكل وموارد وسياسات مختلفة.
- صعوبة تطبيق القرار، وحاجته إلى وقت؛ وذلك لعدم التدرج فيه، وخاصة أن الأمور الإدارية ستأخذ النصيب الأكبر في الجوانب التطويرية.
- توقف مشاريع تطويرية كثيرة قائمة بسبب هذا القرار، وتغير الرؤى والأهداف والاستراتيجيات.
- وجود هدر كبير لميزانيات ضخمة تم وضعها لرسم الخطط الاستراتيجية وعمل عقود كبيرة.

الفرص المتاحة بعد القرار:

- ستكون الفرص كبيرة لجعل مخرجات التعليم العام هي مدخلات التعليم العالي، وبالتالي سوف نستغني عن السنة التحضيرية والاختبارات القياسية المُلزِمة لخريجي الثانوية العامة.
- ستكون هناك فرصة للتكامل في تأهيل الطالب لسوق العمل، وذلك من خلال توزيع الأدوار بمرحلة التعليم قبل الجامعي، والتعليم الجامعي.
- ستكون هناك فرصة لاستمرارية تأهيل المعلم والقائد التربوي، وتوحيد الجهة التي تشرف على هذا التأهيل.
- توحيد العقود مع الجهات التطويرية، وبالتالي توزيع المنافع.

التحديات المتوقعة بعد القرار:

- احتياج موضوع الدمج إلى تنسيق عاجلٍ وعالي المستوى مع عدد من الوزارات الأخرى.
- وجود المركزية العالية في إدارة الوزارتين، والتي قد تعيق التطوير، وتساهم في خفض الأداء وصعوبة المتابعة.
- وجود التداخل المتوقع في بعض المهام، والتباعد في بعضها الآخر، مما قد يؤدي إلى بطء تنفيذ القرارات.
- وجود التباعد الجغرافي بين مناطق المملكة العربية السعودية، والازدياد الطردي للمدارس والجامعات والموارد البشرية؛ مما يجعل تحقيق الاحتياجات- بالسرعة والقدرة اللتين كانت عليهما- أمرًا صعبًا.
- عدم القدرة على اتخاذ قرار التحول إلى اللامركزية في الإدارة بشكل سهل وعاجل - رغم الحاجة العاجلة له - وذلك بسبب الجو العام للدولة والمنظمات الحكومية التابعة لها. (المعمار، 2014، https://www.taibahu.edu.sa).

وقد ألقينا الضوء في هذه الدراسة على معرفة مدى التأثير المتوقع للاندماج بين الوزارتين على فعالية مخرجات القطاع التعليمي، وحصرنا الاهتمام على مثلث العملية التعليمية، الذي يعتمد على ثلاثة أركان أساسية تمثل (مثلث النجاح)، وهي: المعلم، والمناهج الدراسية، والتسهيلات المادية. بيد أننا تناولنا فقط ركنين منهما: المعلم، والمنهج الدراسي؛

فالضلع الأول «المعلم» له دور أساسي في العملية التعليمية والتربوية، ولا يمكن أن يتحقق النجاح إلا بمعلم قادر على إحالة المناهج الدراسية إلى قيم ومبادئ، وأخلاق وسلوكيات إيجابية. صحيح أن المنهج مهم جدًّا، لكنه لا يمكن أن يقف على قدمين قويتين دون معلم يمتلك كفايات ومهارات تدريسية عالية. أما الضلع الثاني: «المناهج الدراسية»، فيشكل المحور الذي تدور في فلكه عناصر ومكونات العمليات التعليمية والتربوية، وهو عبارة عن مجموعة خبرات تعليمية وتربوية مخططة بدقة، وموجّهة على نحو جيد، بحيثُ يتم تقديمها للمتعلمين؛ لمساعدتهم على النمو الشامل والمتكامل.

وتأتي التسهيلات المادية كضلع ثالث يحقق للمثلث ترابطه واكتماله؛ فالجودة التعليمية لا يمكن لها أن تتحقق دون توازن وتطابق وتوافق أضلاع النجاح الثلاثة، وهي:

أ- **تهيئة معلم قادر ومتمكن**، ومثابر ومخلص، ومؤهل تأهيلاً عاليًا، يكون مطوِّرًا لذاته، حاصلاً على دورات تخصصية، ومتابعًا لمستجدات التربية.

ب- **تقديم مناهج دراسية** تنمي مهارات التفكير، وتساعد على تهيئة الخريجين من طلابنا لسوق العمل.

ج- **توفير تسهيلات مادية مناسبة**، فربط العملية التعليمية بفرص العمل المتاحة مسألة ذات أهمية بالغة تتطلب ضرورة إجراء إصلاح تعليمي شامل وجذري، يقوم على مبادئ تربوية وتخطيط مدروس، ورؤية مستقبلية؛ الأمر الذي يعيد إلى العملية التعليمية مكانتها ودورها، ويربطها بالمجتمع، وفرص العمل المتاحة به.

تجارب من دول أخرى:

1- **التعليم في فنلندا:**

- يتم تنظيم إدارة التعليم الوطنية في فنلندا على مستويين: مستوى سياسة التعليم (وهو من مسؤولية وزارة التعليم والثقافة)، ومستوى تنفيذ أهداف السياسة الذي تتولى مسؤوليته وكالة وطنية هي المجلس الوطني الفنلندي للتعليم. وتعمل هذه الوكالة - بالتعاون مع الوزارة - على وضع أهداف ومحتوى وطرق تعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة، ومرحلة ما قبل الابتدائي، والمرحلة الأساسية، والمرحلة الثانية للتعليم الثانوي وتعليم الكبار. أما الإدارة المحلية، فهي مسؤولية السلطات المحلية، أو معظم البلديات المشتركة، أو سلطات البلدية المشتركة، وهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات حول تخصيص التمويل، والمناهج المحلية، وتوظيف العاملين. وتتمتع البلديات بالاستقلالية اللازمة لتفويض سلطة اتخاذ القرار إلى المدارس، وعادة ما يقوم مدراء المدارس بتوظيف العاملين بمدارسهم.
- يقوم المجلس الوطني الفنلندي للتعليم بتحديد المنهج الدراسي الوطني للتعليم الأساسي، ويحتوي على الأهداف والمحتويات الأساسية للمواد المختلفة، بالإضافة لمبادئ تقييم التلميذ، والتعليم الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية التلميذ، والتوجيه التعليمي. كما يتم تناول المبادئ الخاصة ببيئة التعلم الجيدة، ومناهج العمل، إضافة إلى مفاهيم التعلم في المنهج الدراسي الأساسي، ويتم تجديد المنهج الأساسي الوطني كل عشر سنوات تقريبًا.
- أحد المبادئ الأساسية في التعليم الفنلندي هو ضرورة تمتع جميع الأفراد بحق الوصول المتكافئ للتعليم والتدريب عالي الجودة؛ فيجب إتاحة فرص التعليم نفسها لكل المواطنين، بغض النظر عن أصلهم العرقي، أو السن، أو الغنى أو مكان إقامتهم.
- يشمل التعليم والتدريب المهني ثمانية مجالات من التعليم، ويمثل ما يزيد على خمسين من المؤهلات المهنية، بما في ذلك أكثر من مائة برنامج دراسي مختلف. ويمتد نطاق المؤهلات المهنية إلى ثلاث سنوات من الدراسة، ويتضمن كل مؤهل- على الأقل- نصف سنة من التعلم أثناء العمل في مواقع العمل. ويمكن إتمام التعليم والتدريب المهني في شكل تدريب قائم على المدرسة أو تدريب مهني.
- يتم تطوير المؤهلات المهنية بالتعاون مع عالم الأعمال والجهات المعنية الأساسية الأخرى؛ وذلك لضمان دعم المؤهلات لعملية تحول مرنة وفعالة في سوق العمل. وعملية إعداد التعليم والتدريب المهني والمؤهلات المهنية تأخذ في الحسبان تعزيز مهارات التعلم مدى الحياة، وذلك بالإضافة إلى التنمية المهنية، وتغيير المهنة، واحتياجات عالم الأعمال، فضلاً عن احتياجات الأفراد والفرص المتاحة أمامهم؛ لإكمال المؤهلات بطريقة مرنة تلائم ظروفهم الخاصة.

- تقدم الدولة أيضًا برامج تدريب أثناء الخدمة، تكون في الأساس في المجالات اللازمة لتطبيق سياسة التعليم وإصلاحاته، كما يمكن لموفري الخدمات التعليمية التقدم بطلب الحصول على تمويل لتحسين الكفاءة المهنية للكوادر التعليمية. (http://www.oph.fi).

2- **التعليم في السويد:**

للسويد وزارة واحدة هي وزارة التعليم والبحث، وتعنى بشؤون التعليم والتربية في كل مراحل التدريس. ولا تتدخل في التفاصيل، وإنما تقتصر مهمتها على وضع سياسات عامة لكل المراحل، من حيث مضمون ومحتوى المناهج، وما يُتوقَّع أن يتعلمه الطالب من علم نظري وعملي لإعداده للعمل المثمر في اختصاصه. أما بالنسبة لتنفيذ هذه السياسات العامة، فإنه يقع على كاهل البلديات أو مجالس المحافظات المنتخبة، حيث يشرف على التعليم خمس سلطات حكومية، وهي كالتالي:

- **مصلحة التفتيش المدرسي:** تشرف على المدارس وتفحص نوعياتها في جميع أنحاء البلاد، كما تراقب الامتثال لقانون التعليم، وذلك من خلال عمليات تفتيش منتظمة.
- **مصلحة شؤون المدارس:** توفر معلومات حول التعليم، وتعزز التفاهم، وتشرف على إدارة التمويل العام والمنح.
- **مصلحة شؤون تعليم مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة:** توفر للأطفال والبالغين ذوي الإعاقة الفرص نفسها من أجل التعليم والتطوير اللذين يحققان لكل فرد في المجتمع.
- **مصلحة شؤون التعليم المهني العالي:** وهي مسؤولة عن تحليل متطلبات سوق العمل لتعليم القوى العاملة، وتقرير البرامج التي ستندرج ضمن التعليم المهني العالي، وتخصيص التمويل العام لمقدمي الخدمات التعليمية، وتقييم وتفقُّد نوعية ونتائج هذا التعليم.
- **مجلس مدارس سامي:** هو الوكالة الإدارية لمدارس سامي العامة والأنشطة التابعة لها، والتي يحكمها مرسوم مدارس سامي.

وينصّ قانون التعليم السويدي على: «إن لجميع الأطفال والأحداث حق الحصول على فرص متساوية للتعليم- بغض النظر عن الجنس، أو مكان عيشهم، أو أي عوامل اجتماعية أو اقتصادية أخرى». فالحضور في المدرسة إلزامي لكلّ الأطفال حتى العام الدراسي التاسع. والتعليم في السويد يشمل مدارس لمختلف الاحتياجات، ويشمل التعليم الإلزامي أيضًا مدارس سامي، والمدارس المخصصة، والبرامج للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية، وهي المدارس المخصصة للأطفال الذين يعانون صعوبات السمع، أو الذين لديهم مشاكل لغوية، أو الذين يعانون من ضعف الرؤية جنبًا إلى جنب مع غيرها من الإعاقات.

المدرسة التمهيدية: تستقبل المدرسة التمهيدية الأطفال من عمر عام وحتى عمر الخامسة، ويتوجب على البلديّات توفير مثل هذه المرافق للأطفال الذين ينخرط آباؤهم في العمل أو الدراسة. ويؤكد النهج السويدي للمدارس التمهيدية على أهمية اللعب في نمو الطفل وتعلمه، فمصالح الأطفال واحتياجاتهم تُعَد من ركائز تعليم المناهج الدراسية لفترة ما قبل المدرسة. وقد أصبح التّعليم المدرك لأمور الجنسين شائعًا بشكل متزايد في المدارس التمهيدية السّويديّة؛ وذلك بهدف أن يكون للأطفال الفرص نفسها في الحياة، بغض النظر عن الجنس.

رياض الأطفال: يُتاح لجميع الأطفال مكان فيها، بدءًا من فصل الخريف في العام الذي يبلغون به السادسة وحتى بدء التعليم الإلزامي، وقد صُمِّمَت المدارس التمهيدية لتحفيز نموّ كل طفل وتعليمه، وتشكيل الأساس لتعليمه المستقبليّ.

التعليم الإلزامي: يشمل المرحلة الابتدائية للأعوام الدراسية (1-3)، تليها المرحلة المتوسطة للأعوام (4-6)، ثم المرحلة العليا للأعوام الدراسية (7-9).

الدراسة الثانوية: تعتبر اختيارية ومجانية، ويستمر برنامج الدراسة الخاص بها لمدة ثلاثة أعوام. يبدأ في دراستها تقريبًا جميع الطلاب الذين ينهون مرحلة التعليم الإلزامي، والذين يتوجب عليهم- ليكونوا مقبولين في البرنامج الوطني- النجاح في مادة اللغة السويدية أو مادة السويدية كلغة ثانية، والإنجليزية، والرياضيات، إضافة إلى اجتياز تسع مواد إضافية، ليصبح مجموع المواد كلها اثنتا عشرة مادة، أما برنامج التدريب المهني، فيتوجب على الطلاب الراغبين في الالتحاق به النجاح في خمس مواد إضافية.

أما فيما يخص تأهيل المعلمين، فقد تقرر من تاريخ الأول من ديسمبر/كانون الأول لعام 2013 أنه سيكون مطلوبًا حيازةُ الشهادات المهنية لمعلمي المدراس، والمدارس التمهيدية، ورياض الأطفال، وذلك بالنسبة للعقود الدائمة. ويشكل هذا القرار علامة فارقة في السياسة التعليمية السويدية؛ فهو يهدف إلى رفع مكانة مهنة التعليم، ودعم التطوير المهني، وبالتالي زيادة الجودة في التعليم. (http://ar.sweden.se/).

الدراسات السابقة:

من خلال تأمل الدراسات السابقة نجد أنها انقسمت إلى جزأين على النحو التالي:

1- **ما استطعنا إيجاده فيما يخص موضوع الدراسة- وهو الاندماج- يتلخص فيما يلي:**

- إن أغلبية الدراسات تناولت الاندماج من منظور التعامل بين البنوك والشركات المساهمة، وذلك على مستوى القطاعات الصناعية أو المصرفية أو الشركات الربحية، كما تناولت الجوانب القانونية والمالية والتنافسية من حيث أسباب اللجوء للاندماج، وتقييم الوضع بعد الاندماج واستخلاص النتائج. ومن أمثلة تلك الدراسات: دراسة الصاعدي (2002)، ودراسة النعمان (2003)، ودراسة عمار وسعود (2007)، ودراسة قنوع (2009)، ودراسة عبد القادر (2010)، ودراسة عيد (2012)، ودراسة الظالمي (2012)، ودراسات أخرى أجنبية.
- إن الدراسات السابقة تنوعت على المستوى الجغرافي، فلم تقتصر على دولة معينة، بل شملت العديد من الدول، كالجزائر وفلسطين والأردن والمملكة العربية السعودية، وأوروبا أيضًا.

2- **ما استطعنا إيجاده فيما يخص موضوع التعليم، ويتلخص فيما يلي:**

- إن بعض الدراسات قد اهتمت بالخطط الوطنية للتعليم (من رؤى مستقبلية، وخطط عمل محلية)، متبنية التوجهات السياسية حول تطوير التعليم. وهي مثل: دراسة وزارة التربية والتعليم (2004)، ودراسة طايع (2010).
- إن الدراسات السابقة لم تقتصر على تناول الجهود البحثية الفردية فقط، وإنما تجاوزت ذلك إلى تناول أنشطة المؤتمرات والمنظمات المحلية الإقليمية والدولية حول التعليم للجميع، فبعض الدراسات مثل «خطة وزارة التربية والتعليم العشرية للتعليم للجميع» كدراسة وزارة التربية والتعليم (2004)، والمنظمات الإقليمية كالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ، والتقارير الدولية حول التعليم للجميع الصادرة من المنظمة الدولية اليونسكو مثل دراسة اليونسكو (2004).
- إن الدراسات السابقة تنوعت على المستوى الجغرافي، فلم تقتصر على دولة معينة، بل شملت العديد من الدول، وتدرجت في ذلك من الدراسات على المستوى المحلي إلى الدراسات على مستوى دول الخليج العربي، وأخرى على المستوى العربي، بل وعلى المستوى الدولي.

أوجه التميز للدراسة الحالية:

- تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها، فقد حظي كل من الاندماج والتعليم باهتمام واسع على المستويين العربي والعالمي، وذلك بالدراسة والبحث- بشكل منفرد، وفي دراسات مختلفة-
- تناقش الدراسة الحالية- بشكل خاص- قرار اندماج وزارتي تعليم، وهو أمر لم يتم بحثه سابقًا. ولذا فإننا نسعى للتعرف على آراء المجتمع حيال التطلعات المستقبلية والنتائج المترتبة على هذا الاندماج، ونرغب في طرح بعض المُقترحات التي قد تساعد في تطوير النظام التعليمي.
- يعتبر إجراء الدراسة على هذين القطاعين أمرًا مهمًّا- من حيث دقة النتائج، وأهمية هذين القطاعين بالنسبة للفرد والمجتمع.
- تأتي هذه الدراسة لتضيف إلى الدراسات السابقة دراسة سعودية جديدة، لعلها تكون ذات فائدة وأهمية للمكتبات العربية.

في ضوء ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي:

ما هو التأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي؟ وما مدى فعاليته على مخرجات القطاع التعليمي من وجهة نظر العاملين بهما؟

فرضيات البحث:

1- توجد أسباب لاندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي.

2- توجد أهداف من وراء قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي.

3- يوجد تأثير متوقع من قرار اندماج وزارتي التعليم على تطوير مخرجات التعليم العام، من وجهة نظر العاملين، ويتفرع عنه ما يلي:

أ- التأثير المتوقع من اندماج وزارتي التعليم على تطوير المناهج الدراسية، من وجهة نظر العاملين.

ب- التأثير المتوقع من اندماج وزارتي التعليم على تنمية وتطوير العاملين، من وجهة نظر العاملين.

4- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء موظفي وموظفات الوزارتين والصفات الديموغرافية: (الجنس – العمر – المؤهل الدراسي- جهة العمل - المسمى الوظيفي - سنوات الخبرة).

حدود البحث

خضعت هذه الدراسة للحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية: التأثير المتوقع من** قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، من وجهة نظر العاملين بالوزارتين.
- **الحدود البشرية:** الموظفون والموظفات بوزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي (مدراء، ورؤساء أقسام، وإداريون، ومعلمون وهيئة تدريس).
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على جامعة الملك عبد العزيز، وإدارة الشؤون المدرسية التابعة لإدارة التربية والتعليم بجدة، والتي تشمل: (إدارة خدمات الطلاب، وإدارة التخطيط المدرسي، وإدارة الصحة المدرسية، وإدارة شؤون المعلمين/ات، وإدارة التجهيزات المدرسية).
- **الحدود الزمانية:** تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة خلال الفصل الثاني من العام الجامعي (1435هـ- 1436هـ).

منهجية الدراسة

انطلاقًا من طبيعة الدراسة، وطبيعة المعلومات المطلوبة للإجابة عن الفرضيات وتحقيق أهدافها؛ تم استخدام المنهج الاستطلاعي التحليلي، للتعرف على التأثير المتوقع من اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي- من وجهة نظر العاملين- من خلال دراسة ميدانية- باستجواب عينة من أفراد مجتمع البحث- أملًا في التوصل لتعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وسائل وأدوات الدراسة

1- **مصادر جمع المعلومات:**

تم اللجوء لمصدرين أساسيين للمعلومات:

- **مصادر ثانوية:** تم اللجوء إليها؛ لمعالجة الإطار النظري للدراسة، وتتمثل في الكتب والمراجع- العربية والأجنبية - ذات العلاقة، والدوريات والمقالات، والتقارير والأبحاث، والدراسات السابقة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- **مصادر أولية:** تم اللجوء إليها؛ لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، فتم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة- كأداة رئيسة للبحث- وتم توزيعها على الموظفين والموظفات في الإدارة والجامعة المعنية بالدراسة.

2- **مجتمع الدراسة:**

العاملين الذين على رأس العمل في قطاع التعليم العام خلال الفصل الدراسي الثاني للعام 1435هـ-1436هـ، بإدارة الشؤون المدرسية التابعة لإدارة التربية والتعليم بجدة وتشمل: (إدارة خدمات الطلاب، وإدارة التخطيط المدرسي، وإدارة الصحة المدرسية، وإدارة التجهيزات المدرسية، وإدارة شؤون المعلمين)، ومن العاملين في جامعة الملك عبد العزيز أيضًا.

3- **عينة الدراسة:**

الموظفين الذين على رأس العمل في إدارة التربية والتعليم، وجامعة الملك عبد العزيز، بمدينة جدة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام 1435هـ-1436هـ، وتم اختيارها عشوائيًا من الفئة المستهدفة بمجتمع الدراسة، وبلغ مجموعها 130 فرد.

4- **أداة الدراسة:**

تم اختيار الاستبانة كأداة لجمع البيانات؛ وذلك لكون الدراسة دراسة ميدانية، فهي أكثر أدوات البحث استخدامًا في مثل هذه البحوث. وقد تم تصميمها من خلال الباحثتين، وذلك بالاستعانة بالمعلومات الواردة في أدبيات الدراسة، والاطلاع على دراسات سابقة وأوراق علمية تخص الموضوع، والاستفادة من آراء ومقترحات ذوي الخبرة من الأكاديميين والمختصين.

5- **وصف الأداة:**

تم تصميم الاستبانة بحيث تخدم أهداف الدراسة- وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي-، ومن ثم عُرضَت على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بدورهم بنصح الباحثتين وتوجيههما لتعديل ما يلزم.

وتضمنت الاستبانة في صيغتها النهائية قسمين رئيسين:

- **القسم الأول**- عبارة عن معلومات شخصية عن المستجيب مثل: (الجنس، العمر، المؤهل الدراسي، المسمى الوظيفي، جهة العمل، سنوات الخبرة).
- **القسم الثاني/** عبارة عن مجالات الدارسة، حيث تكونت الاستبانة من خمس وعشرين فقرة موزعة على خمسة محاور رئيسة كالتالي :
  - المحور الأول (أربع فقرات): عن أسباب اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي.
  - المحور الثاني (سبع فقرات): عن أهداف اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي.
  - المحور الثالث (ثمان فقرات): عن التأثير المتوقع من قرار الاندماج على المناهج الدراسية.
  - المحور الرابع (ست فقرات): عن التأثير المتوقع من قرار الاندماج على تطوير وتنمية العاملين (هيئة التدريس والمعلمين).
  - وقد تم إعطاء كل فقرة وزنًا مدرجًا وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح بالشكل التالي:

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي.
- **المتغير التابع:** فعالية مخرجات القطاع التعليمي (تطوير المناهج الدراسية– تطوير العاملين).

وبعد تعديل الاستبانة في صورتها النهائية، وقد أُخِذ برأي المبحوثين في التعديلات التي تمس فهم العبارات، تم تجربةُ مدى ثبات الأداة عن طريق قياس معامل ألفا كرونباخ، فوُزِّعَت الاستبانة على عينة- مماثلة للعينة الأساسية- بلغ عددها خمسة عشر فردًا. حيث وُجِد أن قيمته (0.916).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمت الباحثتان في هذه الدراسة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في عدة أساليب إحصائية:

1- معامل الثبات والمصداقية (مقياس ألفا كرونباخ).
2- ارتباط بيرسون لصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة وصدق أداة القياس.
3- الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis).
4- اختبار (ت) One-Sample T Test.
5- مقياس ليكرت الخماسي.
6- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن المئوي.

التحليل الإحصائي

توصلت الباحثتان إلى أن الدراسة تتمتع بثبات ومصداقية عالية؛ إذ بلغت قيمة ألفا كرونباخ للدراسة ككل 0.9366.

وتوصلت الباحثتان إلى أن معامل الصدق الذاتي للاستبانة = 0.97، وهو معامل صدق مرتفع جدًّا، ودال إحصائي يشير إلى إمكانية الوثوق في النتائج التي قد تسفر عنها الاستبانة.

1- بخصوص الاتساق الداخلي وصدق أداة القياس: توصلت الباحثتان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين عبارات كل محور من محاور البحث والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه، كما توصلت الباحثتان كذلك إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبانة، وهذا يدل على صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.
2- بخصوص النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة، فقد توصلت الباحثتان إلى:

- أن ثلاثة وتسعين من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 71.50% من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث، وهم الفئة الكبرى من أفراد عينة الدراسة.
- أن أربعة وستين من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 49.30% من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث تتراوح أعمارهن بين إحدى وثلاثين سنة وأربعين سنة، وهم الفئة الأكبر من أفراد عينة الدراسة.
- أن اثنين وسبعين من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 55.40% من إجمالي أفراد عينة الدراسة جهة عملهم إدارة التربية والتعليم، وهم الفئة الكبرى من أفراد عينة الدراسة.
- أن أربعة وسبعين من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 56.90% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي بكالوريوس، وهم الفئة الكبرى من أفراد عينة الدراسة.
- أن ستة وثمانين من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 66.20% من إجمالي أفراد عينة الدراسة وظيفتهم «إداري»، وهم الفئة الكبرى من أفراد عينة الدراسة.
- أن اثنين وستين من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 47.7% من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث تبلغ سنوات خبراتهن من سنة إلى عشر سنوات، وهن الفئة الكبرى من أفراد عينة الدراسة.

3- بخصوص الفرضية الأولى «أسباب اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي»، فقد توصلت الباحثتان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي إلى التالي:

- إن أول هذه الأسباب هو الرغبة في توحيد سياسات التعليم بأن يكون تحت مظلة واحدة، فقد كانت هناك «موافقة بشدة» على ذلك، حيث بلغ متوسطه (4.30)، أي بما يمثل نسبة 82.50% من أسباب اندماج الوزارتين.
- إن آخر هذه الأسباب هو ضعف مخرجات التعليم العام، والذي يتضح في إنشاء نظام السنوات التحضيرية في الجامعات، فقد كانت هناك «موافقة» فقط على ذلك، حيث بلغ متوسطه (4.10)، أي بما يمثل نسبة 77.50% من أسباب اندماج الوزارتين.

- بصفة عامة- هنا- نجد أن إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «أسباب اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي» يبلغ (4.41)، أي أن أسباب دمج الوزارتين بلغت نسبتها 85.25% من وجهة نظر أفراد العينة. (بمعنًى آخر: اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي أمر مطلوب بنسبة 85.25 %).

4- بخصوص الفرضية الثانية « قياس أولوية الأهداف من وراء قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي»، فقد توصلت الباحثتان- باستخدام مقياس ليكرت الخماسي- إلى التالي:

- إن أول هذه الأهداف هو الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم العام ليكون أكثر تأهيلاً للتعليم العالي، فقد كانت هناك «موافقة بشدة» على ذلك، حيث بلغ متوسطه (4.26)، أي بما يمثل نسبة 81.50% من أهداف اندماج الوزارتين.
- أن آخر هذه الأهداف هو الاستفادة من الكوادر البشرية في الوزارتين في سد العجز العددي، والتخصصي، والإشرافي، فقد كانت هناك «موافقة» على ذلك، حيث بلغ متوسطه (3.87)، أي بما يمثل نسبة 71.75% من أهداف اندماج الوزارتين.
- بصفة عامة- هنا- نجد أن إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «أهداف اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي» يبلغ (4.10)، أي أن وجود الهدف من وراء قرار اندماج الوزارتين تبلغ نسبته 77.50% من وجهة نظر أفراد العينة. (بمعنى آخر: مدى الاستفادة من اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي تبلغ نسبته 77.50%).

5- بخصوص الفرضية الثالثة: « يوجد تأثير متوقع بين قرار اندماج وزارتي التعليم على تطوير مخرجات التعليم العام من وجهة نظر العاملين» ، فقد توصلت الباحثتان باستخدام اختبار (ت) One-Sample T Test ، واختبار مقياس ليكرت الخماسي إلى التالي:

أ- بالنسبة للتأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التعليم على تطوير المناهج الدراسية من وجهة نظر العاملين:

من اختبار (ت) One-Sample T Test:

- يوجد تأثير إيجابي لاندماج وزارتي التعليم على تطوير المناهج الدراسية، وأن المتوسط الحسابي يبلغ (4.14)، أي أن اندماج وزارتي التعليم يعمل على تطوير المناهج الدراسية بنسبة 78.50%.

ومن اختبار مقياس ليكرت الخماسي:

- أول هذه البنود **هو إعداد خطة كاملة وشاملة لتقوية مناهج التعليم وتطويرها بصورة مستمرة**، فقد كانت هناك «موافقة بشدة» على ذلك، حيث بلغ متوسطه (4.30)، أي أنه- بتأثير اندماج الوزارتين- سيتم إعداد خطة كاملة وشاملة لتقوية مناهج التعليم وتطويرها بصورة مستمرة، وذلك بنسبة 82.50%.
- إن آخر هذه البنود **هو تركيز المناهج على المهارات الأساسية كالتفكير النقدي وحل المشكلات**، فقد كانت هناك «موافقة» على ذلك، حيث بلغ متوسطه (3.97)، أي أنه- بتأثير اندماج الوزارتين- سيتم إعطاء الفروق الفردية للطلاب اهتمامًا خاصًّا في محتوى المنهج بنسبة 74.25%.
- **بصفة عامة- هنا- نجد أن إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «تأثير اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على المناهج الدراسية» يبلغ (4.14)، أي أن اندماج وزارتي التعليم سيعمل على تطوير المناهج الدراسية بنسبة 78.50% من وجهة نظر العاملين.**

ب- بالنسبة للتأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التعليم على تنمية وتطوير العاملين، من وجهة نظر العاملين:

من اختبار (ت) One-Sample T Test توصلت الباحثتان إلى:

- أنه يوجد تأثير إيجابي لاندماج وزارتي التعليم على تنمية وتطوير العاملين، وأن المتوسط الحسابي يبلغ (4.30)، أي أن اندماج وزارتي التعليم يعمل على تنمية وتطوير العاملين بنسبة 82.50%.

أما من اختبار مقياس ليكرت الخماسي، فقد توصلت الباحثتان إلى التالي:

- إن أول هذه البنود هو اختيار قادة الإدارة المدرسية والإدارات بناء على معايير تتوافق مع متطلبات تعليم المستقبل، فقد كانت هناك «موافقة بشدة» على ذلك، حيث بلغ متوسطه (4.34)، أي أنه- وبتأثير اندماج الوزارتين- سيتم اختيار قادة الإدارة المدرسية والإدارات بناء على معايير تتوافق مع متطلبات تعليم المستقبل بنسبة 82.50%.
- إن آخر هذه البنود هو إنشاء نظام للترخيص لمزاولة مهنة التعليم، بحيث يستلزم تجديد الرخصة كل فترة، فقد كانت هناك «موافقة» على ذلك، حيث بلغ متوسطه (4.08)، أي أنه- بتأثير اندماج الوزارتين- سيتم إنشاء نظام ترخيص لمزاولة مهنة التعليم، بحيث يستلزم تجديد الرخصة كل فترة بنسبة 77.00%.
- بصفة عامة نجد أن إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «التأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على تنمية وتطوير العاملين» يبلغ (4.30)، أي أن اندماج وزارتي التعليم سيعمل على تنمية وتطوير العاملين بنسبة 82.50%، من وجهة نظر العاملين.

6- بالنسبة للسؤال الرئيس عن: التأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التعليم على تطوير مخرجات التعليم العام بصفة عامة، من وجهة نظر العاملين:

فمن اختبار (ت) One-Sample T Test توصلت الباحثتان إلى أنه يوجد تأثير إيجابي لاندماج وزارتي التعليم على تطوير مخرجات التعليم العام، وأن المتوسط الحسابي يبلغ (4.38)، أي أن اندماج وزارتي التعليم يعمل على تطوير مخرجات التعليم العام بنسبة 84.50%.

7- بخصوص الفرضية الرابعة: «هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آراء موظفي وموظفات الوزارتين والصفات الديموغرافية»، فقد توصلت الباحثتان- باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط- إلى التالي:

أ- بالنسبة إلى تأثير العوامل الديموجرافية على آراء **العاملين حيال** تأثير قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على المناهج الدراسية:

إن كل العوامل المستقلة المتمثلة في: (الجنس، العمر، جهة العمل، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) ليس لها تأثير على آراء العاملين حيال تأثير قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على المناهج الدراسية، وأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين تأثير اندماج الوزارتين العالي على المناهج الدراسية؛ وذلك لكون عوامل انحدارها غير معنوية. أما **المستوى التعليمي، فله** تأثير إيجابي- ضعيف- على آراء العاملين حيال تأثير اندماج الوزارتين العالي على المناهج الدراسية.

ب- بالنسبة إلى تأثير العوامل الديموجرافية على آراء العاملين حيال تأثير قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على تطوير وتنمية العاملين:

إن جميع العوامل الديموجرافية ليس لها تأثير على آراء العاملين حيال تأثير اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على تطوير وتنمية العاملين، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين تأثير اندماج الوزارتين العالي على تطوير وتنمية العاملين؛ لأن عوامل انحدارها غير معنوية.

النتائج:

- يبلغ إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «أسباب اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي»: (4.41)، أي أن أسباب دمج الوزارتين نسبتها 85.25%- من وجهة نظر أفراد العينة - وهي تتضمن:
  - الرغبة في توحيد سياسات التعليم بأن يكون تحت مظلة واحدة.
  - وجود فجوة معلوماتية بين مخرجات التعليم العام ومدخلات التعليم العالي.
  - عدم الربط بين المخرجات واحتياج سوق العمل.
  - ضعف مخرجات التعليم العام، والذي يتضح في إنشاء نظام السنوات التحضيرية في الجامعات.

- يبلغ إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «أهداف اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي»: (4.10)، أي أن الهدف من وراء قرار اندماج الوزارتين موجود بنسبة 77.50% - من وجهة نظر أفراد العينة. وتتمثل الأهداف في النقاط التالية:
  - الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم العام؛ ليكون أكثر تأهيلًا للتعليم العالي.
  - دعم التكامل في تأهيل الطالب لسوق العمل بمرحلة التعليم العام والتعليم العالي.
  - دعم استمرارية تأهيل المعلم والقائد التربوي، وتوحيد الجهة التي تشرف على هذا التأهيل والتطوير.
  - تقليل الفجوة ما بين مخرجات التعليم العام ومدخلات التعليم العالي.
  - مواكبة الدول المتقدمة التي تعتمد على وزارة واحدة للتعليم.
  - إعطاء مجال أكبر لتبادل الكوادر البشرية والخبرات والقدرات والكوادر المتميزة ما بين الوزارتين.
  - الاستفادة من الكوادر البشرية في الوزارتين في سد العجز العددي والتخصصي والإشرافي.
- يوجد تأثير إيجابي لاندماج وزارتي التعليم على تطوير مخرجات التعليم العام؛ فالمتوسط الحسابي يبلغ (4.38)، أي أن اندماج وزارتي التعليم يعمل على تطوير مخرجات التعليم العام بنسبة 84.50%.
- يبلغ إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «التأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على المناهج الدراسية» (4.14)، أي أن اندماج وزارتي التعليم سيعمل على تطوير المناهج الدراسية بنسبة 78.50% - من وجهة نظر العاملين-. ويتمثل ذلك التأثير في النقاط التالية:
  - إعداد خطة كاملة وشاملة لتقوية مناهج التعليم وتطويرها بصورة مستمرة.
  - تفعيل التعليم غير التقليدي مثل: (المناقشة والحوار، الاستقراء، وغيرها) بما يواكب سوق العمل.
  - ربط التعليم بالعمل.
  - تركيز المناهج الدراسية على تعزيز ثقة الطالب، وقدرته على المناقشة والمشاركة.
  - قياس جودة البرامج والمناهج الحالية بشكل علمي.
  - إثراء المناهج بالمواد العلمية والتقنية؛ لخلق التوازن المطلوب بين الدراسات الأدبية والعلمية.
  - إعطاء الفروق الفردية للطلاب اهتمامًا خاصًا في محتوى المنهج.
  - تركيز المناهج على المهارات الأساسية (كالتفكير النقدي وحل المشكلات).
- كل العوامل المستقلة المتمثلة في الجنس، والعمر، وجهة العمل، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة- ليس لها تأثير على آراء العاملين حيال «تأثير اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على المناهج الدراسية»، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين تأثير اندماج الوزارتين العالي على المناهج الدراسية؛ وذلك لأن عوامل انحدارها غير معنوية. أما المستوى التعليمي، فله تأثير إيجابي- ضعيف- على آراء العاملين حيال تأثير اندماج الوزارتين على المناهج الدراسية.
- يبلغ إجمالي متوسط استجابات أفراد العينة لمحور «التأثير المتوقع من قرار اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على تنمية وتطوير العاملين»: (4.30)، أي أن اندماج وزارتي التعليم سيعمل على تنمية وتطوير العاملين بنسبة 82.50%- من وجهة نظر العاملين- ويتمثل التأثير التنموي والتطويري في النقاط التالية:
  - اختيار قادة الإدارة المدرسية والإدارات بناء على معايير تتوافق مع متطلبات تعليم المستقبل.
  - تطوير مستوى المعلمين وهيئة التدريس، وتنمية قدراتهم التدريسية بطريقة مستمرة إلزامية.
  - تطوير نظام لتقويم أداء المعلمين وهيئة التدريس.
  - رفع معايير انتقاء واختيار المعلمين وهيئة التدريس.
  - وضع مزايا وظيفية؛ لتحفيز المعلمين وهيئة التدريس على زيادة الأداء.
  - إنشاء نظام للترخيص لمزاولة مهنة التعليم بحيث يستلزم تجديد الرخصة كل فترة.

- كل العوامل المستقلة المتمثلة في الجنس، والعمر، وجهة العمل، والمستوى التعليمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة ليس لها تأثير على آراء العاملين حيال تأثير اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على تطوير وتنمية العاملين، ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين تأثير اندماج الوزارتين على تطوير وتنمية العاملين؛ لأن عوامل انحدارها غير معنوية.

التوصيات

الاستمرار في تقييم وتطوير خطط وبرامج النظام التعليمي في المملكة، سواءً فيما له علاقة بالأهداف، أو المحتويات المنهجية، أو أساليب التدريس، أو آليات التقويم وقياس الجودة، أو آليات التدريب، أو إعداد المعلم، أو غيرها مما له علاقة بالنظام التعليمي. وذلك بما يلي:

- اختيار قادة الإدارة المدرسية والإدارات، بناءً على معايير تتوافق مع متطلبات تعليم المستقبل.
- تطوير مستوى المعلمين وهيئة التدريس، وتنمية قدراتهم التدريسية بطريقة مستمرة إلزامية.
- تطوير نظام لتقويم أداء المعلمين وهيئة التدريس.
- رفع معايير انتقاء واختيار المعلمين وهيئة التدريس.
- وضع مزايا وظيفية؛ لتحفيز المعلمين وهيئة التدريس على زيادة الأداء.
- إنشاء نظام ترخيص لمزاولة مهنة التعليم بحيث يستلزم تجديد الرخصة كل فترة.

والحرص في هذا الشأن على الاستفادة الكاملة من البرامج العالمية المتخصصة في مُختلف المجالات، بما لا يتعارض مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، ولا يختلف مع ما نصت عليه سياسة التعليم في بلادنا.

الاهتمام بتحقيق التوسع الكمي والتطور الكيفي في خطط النظام التعليمي الحاضرة والمستقبلية؛ حتى تتمكن الأجيال القادمة من تحقيق التكيف اللازم مع المعطيات الحضارية المعاصرة، والتطلعات المستقبلية التي يُمكن من خلالها مواجهة تحديات العولمة. وذلك بما يلي:

- إعداد خطة كاملة وشاملة لتقوية مناهج التعليم وتطويرها بصورة مستمرة.
- تفعيل التعليم غير التقليدي، مثل المناقشة، والحوار، والاستقراء، وغيرها، بما يواكب سوق العمل.
- ربط التعليم بالعمل.
- تركيز المناهج الدراسية على تعزيز ثقة الطالب، وقدرته على المناقشة والمشاركة.
- قياس جودة البرامج والمناهج الحالية بشكل علمي.
- إثراء المناهج بالمواد العلمية والتقنية؛ لخلق التوازن المطلوب بين الدراسات الأدبية والعلمية.
- إعطاء الفروق الفردية للطلاب اهتمامًا خاصًا في محتوى المنهج.
- تركيز المناهج على المهارات الأساسية، كالتفكير النقدي وحل المشكلات.

الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تقترح الباحثتان إجراء الدراسات التالية:

- دراسة أثر اندماج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي على فعالية مخرجات التعليم، في ضوء حجم عينة أكبر- على مستوى مناطق المملكة- وبزيادة لمحاور الدراسة.
- دراسة أثر ربط المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بالجامعة؛ لتفعيل الدمج بينهما (التعليم والتدريب) بما يواكب سوق العمل.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- أبو زينة، أحمد عبد الوهاب سعيد. (2012). «الإطار القانوني لاندماج الشركات التجارية: دراسة مقارنة القانون الفلسطيني الأردني المصري»، ***رسالة دكتوراة في الحقوق*** (رسالة منشورة)، القاهرة، جامعة القاهرة.
- الحامد؛ محمد؛ وآخرون. (2007). ***التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية الحاضر واستشراف المستقبل***. الرياض: مكتبة الرشد.
- الصاعدي، سالم بن عبد الله. (2002). «أثر اندماج الشركات في النظام السعودية: دراسة مقارنة»، ***بحث ماجستير في الأنظمة*** (بحث منشور)، جدة، السعودية: كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.
- الظالمي، محسن؛ وأحمد الإمارة؛ وأفنان عبد علي الأسدي. (2012). «***قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط***»، ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، السنة 34- العدد (90).
- العقيل، عبد الله. (2007). ***سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية***. الرياض: مكتبة الرشد.
- المعمار، صلاح. (2013). «***دمج وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي لتصبح وزارة واحدة***»، الموقع الإلكتروني للأخبار بجامعة طيبة ،2013/3/11، https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/News/NewsDetails.aspx?ID=4454 .
- بينافينتي، آنا. (2006). «ميثاق التعليم من أجل المستقبل: أداة استراتيجية من أجل جودة التعليم في البرتغال»، ***مستقبليات***، المجلد 36، العدد (1).
- حكيم؛ عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد. (2012). «***نظام التعليم وسياسته***»، القاهرة: مكتبة إيتراك، 1433هـ.
- دوكور، سامبا؛ وأبو ديار. (2006). «عملية تطوير وتنفيذ برنامج العشر سنوات لتطوير التعليم في مالي»، ***مستقبليات***، المجلد 36، العدد (1).
- طايع، أنيس أحمد؛ وآخرون. (2010). «دراسة حول واقع مخرجات التعليم الثانوي ومتطلبات الالتحاق بالتعليم العالي (نموذج جامعة عدن)»، ***المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن «جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة»***، عدن: جامعة عدن.
- عبد القادر؛ مطاي. (2010). «الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي»، ***أبحاث اقتصادية وإدارية***، الجزائر: جامعة الشلف، العدد (7).
- عمار؛ بوزعرور؛ وآخرون. (2007). «***الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية: حالة الجزائر***»، البليدة: جامعة سعد دحلب.
- عيد، فؤاد عبد العزيز. (2012). «الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية: الضرورات المحددات»، ***بحث ماجستير في الاقتصاد***، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، فلسطين، غزة، جامعة الأزهر.
- قنوع، نزار؛ وطرفة شريقي؛ ورولا غازي إسماعيل. (2009). الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي، ***مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية «سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية»***، المجلد (31) –العدد (1).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربي. (2004). ***التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون: دراسة حول التوجيهات الواردة في قرار المجلس الأعلى عام 2002*** ، الأمانة العامة.
- نعمان، مصعب عكاشة. (2003). «استخدام التحليل المالي في بيان نجاح أو فشل اندماج الشركات»، ***رسالة ماجستير*** (غير منشورة)، إربد، الأردن: جامعة اليرموك.
- وزارة التربية والتعليم. (2004). ***خطة العمل الوطنية العشرية للتعليم للجميع***، المنتدى الوطني للتعليم للجميع.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- - Beitel, P. and D. Schiereck. (2001). "Value Creation at the Ongoing Consolidation of the European Banking Market", Working paper 05/01.University of Witten/ Herdecke .Presented at: ***The X International Conference on Banking and Finance***. Tor Vergata University Rome.ec.5-7.
- Alzamel، Sarah A. (2009). ***Development in Saudi Arabia: Linking Education Quality to Economic Growth,*** School of Environment and Development- dar almandumah-Manchester -master rescerch-http://search.mandumah.com/Search/Results
- Cybo-Ottone and M. Murgia. (2002). "Mergers and Shareholder in European Banking", ***Journal of Banking and Finance***. 24. pp. 831-859.
- UNESCO، EFA. (2004). ***Global Monitoring Report 2005:The Quality Imperative Education for All.*** The United Nations Educational Scientific and Cultural Organization.
- Zhang, Hao. (2004). "Weaith Effects of US Banks Takeover", ***Applied Financial Economics*** Vol. 5. p. 329-336.

ثالثاً - مواقع إلكترونية:

- http://ar.sweden.se/wp-content/uploads/2012/09/FS11-Education-in-Sweden-Arabic-low-resolution.
- http://ar.wikipedia.org/wiki/
- http://www.kau.edu.sa/PressKit.aspx?Site_id=5710571&nid=48343&lng=ar
- http://www.oph.fi/download/154844_finnish_education_in_a_nutshell_in_arabic.PDF

الملاحق

ملحق رقم (1) استمارة استبيان

أولاً- أرجو التكرم بوضع إجابة محددة وواضحة

القسم الأول	البيانات العامة	
1	الجنس	ذكر ( ) انثى ( )
2	العمر	30-20 ( ) 40-31 ( ) 50-41 ( ) 60-50 ( )
3	جهة العمل	جامعة الملك عبدالعزيز ( ) إدارة التربية والتعليم ( )
4	المستوى التعليمي	ثانوي ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )
5	المستوى الوظيفي	إداري ( ) تعليمي ( )
6	عدد سنوات الخبرة	من 1-10 ( ) من 11-20 ( ) من 21-30 ( ) من 30 فأكثر ( )

ثانيًا- الرجاء وضع علامة (√) أمام العبارة المتوافقة معك:

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: أسباب اندماج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي					
1	وجود فجوة معلوماتية بين مخرجات التعليم العام ومدخلات التعليم العالي					
2	عدم الربط بين المخرجات واحتياج سوق العمل.					
3	ضعف مخرجات التعليم العام والذي يتضح في إنشاء نظام السنوات التحضيرية في الجامعات.					
4	الرغبة في توحيد سياسات التعليم بأن يكون تحت مظلة واحدة.					
	المحور الثاني: أهداف اندماج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي					
5	تدعم التكامل في تأهيل الطالب لسوق العمل بمرحلة التعليم العام والتعليم العالي.					
6	تدعم استمرارية تأهيل المعلم والقائد التربوي، وتوحيد الجهة التي تشرف على هذا التأهيل والتطوير.					
7	تقليل الفجوة ما بين مخرجات التعليم العام ومدخلات التعليم العالي.					
8	الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم العام ليكون أكثر تأهيلاً للتعليم العالي.					
9	الاستفادة من الكوادر البشرية في الوزارتين في سد العجز العددي، التخصصي، والإشرافي.					
10	مواكبة الدول المتقدمة التي تعتمد على وزارة واحدة للتعليم.					
11	إعطاء مجالاً أكبر لتبادل الكوادر البشرية والخبرات والقدرات والكوادر المتميزة بين الوزارتين بكل سهولة.					
	المحور الثالث: تأثير اندماج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي على المناهج الدراسية					
12	إعداد خطة كاملة وشاملة لتقوية مناهج التعليم وتطويرها بصورة مستمرة.					
13	إعطاء الفروق الفردية للطلاب اهتمامًا خاصًا في محتوى المنهج.					
14	إثراء المناهج بالمواد العلمية والتقنية لخلق التوازن المطلوب بين الدراسات الأدبية والعلمية.					
15	ربط التعليم بالعمل.					
16	تركيز المناهج على المهارات الأساسية كالتفكير النقدي وحل المشكلات.					
17	تركيز المناهج الدراسية على تعزيز ثقة الطالب وقدرته على المناقشة والمشاركة.					
18	تفعيل تعليم غير تقليدي: (مناقشة وحوار، استقراء، استكشاف، إلخ) بما يواكب سوق العمل.					
19	قياس جدوى وجودة البرامج والمناهج الحالية بشكل علمي.					
	المحور الرابع: تأثير اندماج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي على العاملين (المعلمين - أعضاء هيئة التدريس)					
20	رفع معايير انتقاء واختيار العاملين وهيئة التدريس.					
21	وضع مزايا وظيفية لتحفيز المعلمين وهيئة التدريس على زيادة الأداء.					
22	تطوير نظام لتقويم أداء المعلمين وأعضاء هيئة التدريس.					
23	اختيار قادة للإدارة المدرسية والإدارات بناء على معايير تتوافق مع متطلبات تعليم المستقبل.					
24	تطوير مستوى المعلمين وأعضاء هيئة التدريس وتنمية قدراتهم التدريسية بطريقة مستمرة إلزامية.					
25	إنشاء نظام الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بحيث يستلزم تجديد الرخصة كل فترة.					

Exploratory Study on the Decision of Integration the Ministries of Education and Higher Education and its Effectiveness on the Educational Sector Output (Survey Study to Explore the Views of Staff at King Abdulaziz University and the Ministry of Education in Jeddah)

Mrs. Faten Ibrahim Karkshan
Deputy Prime Department
Subsidies and Administrative Assistant
Management of Student Services
Ministry of Education

Dr. Suzan Mohammed Al-Qurashi
Associate Professor of OB & Public Administartion
Public Administarion Department
Faculty of Economics & Administartion
King Abdulaziz University

ABSTRACT

The study aimed to identify the expected impact of the decision of the integration the Ministries of Education and Ministry of Higher Education and its effectiveness on the outputs of the education sector through a survey to solicit the views of employees, the researcher relied on field study where the questionnaire was designed according to Likert scale (five point scale) consisting of (25) items consist of four axes; reasons for the merger of the Ministry of Education and Ministry of Higher Education, the goals of the merger, the expected impact of the merger on the curriculum and the expected impact on the growth and development of their employees, and the stability and credibility was measure by Cronbach's alpha coefficient measure of all axes of the study, which amounted to (0.93), which shows its high stability and reliable in the distribution of the questionnaire. The questioner was distributed electronically, and through which a sample of members of the study population was questioned, the sample included male and female employees in the two Ministries (managers, heads of departments, supervisors, administrators, teachers, teaching staff members), and it is amounted to 130 individuals.

In doing statistical analysis and knowing of stability and credibility coefficient, Alpha Cronbach scale, simple linear regression, averages, standard deviations, and weight percentile a number of results was reached including: the existence of a positive effect of the merger of the Ministry of Education and Ministry of Higher Education on the development of public education outcomes, and the arithmetic average is equal to (4.38), meaning that the merger of the two Ministries contributes to the development of public education output by 78.5% and will work on the development of employees by 85.25% and that the aim of the integration of the two ministries resolution was of 77.50% from the standpoint of respondents.

***Key words**: Merging, the Ministry of Education, Ministry of Higher Education.*